العِلّة النحويّة في شِعر جَرير

م. د. خلود جبار عيدان
جامعة بغداد– كلية الإعلام

تقديم :

وردت في شعر جرير طائفة من العلل الموجهة عند النحاة من سماع العرب من المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حدّ القلة إلى حد الكثرة ، ولجأ النحاة إلى آلة القياس في شعره في التوجيه والتوضيح في حمل الفرع على الأصل للعلة وإجراء حكم الأصل على الفرع ، وفي حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه(١) ، وقد برع شاعرنا في توظيف القياس في حالة تعذر السماع عنده.

واعطى النحاة طائفة من اللوازم المعتمدة في بيان شعر جرير ، منها اتفاق جمهور النحاة ، وترجيح النحاة وكلام العرب الجيد ، وأجازت العرب ، ولغات جاءت عن العرب ، ويقولون : فهو القياس ، ولأنه الأصل ، وهو أقيس في العربية وأجود .

واستعمل النحاة طائفة من العلل في بيان شعره ، منها علّة الخفة والثقل، وعلة الاستحسان ، وعلة القبح والرداءة والشذوذ . وتعمق النحاة في بيان العلل فوجدنا علة التكثير والتكرير والتوكيد ، وعلة الضعف والتوجيه والمنع والمراعاة وأمن اللبس وغير ذلك من العلل.

وقد توزع البحث على ستة مباحث أحاطت بالعلة النحوية في شعره ، فكان المبحث الأول في بيان علة الأصل والفرع ، والمبحث الثاني في المراعاة والمناسبة والمبحث الثالث في المنع والتوجيه الأعرابي والمبحث الرابع في أمن اللبس والاستعمال والمبحث الخامس في الكثرة والقلة والمبحث السادس في الضرورة والشذوذ .

وتلت هذه المباحث الخاتمة التي أوجزت ما جاء به البحث من فوائد وملاحظ . وكان العملُ منصباً على توجيه العلة في شعر جرير بالرجوع إلى أماّت الكتب النحوية واللغوية والمعتمدة واستخلاص جهود أصحابها وبيان آرائهم وأفكارهم ودراستها دراسة تنم عن إمكانية العربية في احتواء اللغة ومشكلاتها ، وتقديم ما هو أفضل وأجود لأبنائها .

المبحث الأول :– الأصل والفرع :

وقف النحاة على دخول الألف واللام على الاسم العلم في قول جرير :(٢)

أواصلٌ أنتَ أمَّ العمرو أم تدعُ   أم تَقطَعُ الحبلَ منهم مثل ما قطعوا

وتكون هذه العلة أما للمح الأصل وأما لكثرة شياعه بسبب تعدد المسمى بالاسم الواحد وأن تعدد الوضع ، قال ابن يعيش : ((إن العلم الخاص لا يجوز أضافته ولا إدخال لام التعريف فيه لاستغنائه بتعريف العلمية عن تعريف آخر ، إلا أنه ربما شورك في اسمه ، أو اعتقد ذلك فيخرج عن أن يكون معرفة ويصير من أمة كل واحد له مثل اسمه ، ويجري حينئذ مجرى الأسماء الشائعة))(٣) .

ومن تأنيث المذكر وتذكير المؤنث ، وتصور معنى الواحد في الجماعة ، والجماعة في الواحد ، وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول أصلاً كان ذلك اللفظ أو فرعاً ، قول جرير :(٤)

دَعَوْنَ الهوى ثم ارتمين قلوبنا بأسهم أعداء ، وهُنّ صديقُ

فذكّر الشاعر هنا من أجل ((فَعِيل)) قال ابن جنّي : ((وتذكير المؤنث واسع جداً، لأنه ردّ فرع إلى أصل ، لكن تأنيث المذكر أذهب في التناكر والاغراب))(٥).

ومن علّة الأصل علل النحاة حذف الضمير العائد من جملة الصفة على موصوفها من قول جرير :(٦)

وما أدري أغيّرهم تناءٍ وطولُ الدهر أم مالٌ أصابوا

فأصل الكلام : أم مالٌ أصابوه ، فحذف الضمير ((الهاء)) للدلالة عليه في أول البيت ، فسهل حذفه لأنه مفهوم وعامله فعل .

والأصل في الضمير أن يأتي للاختصار والإيجاز ، وحذف للدلالة عليه في قول جرير(٧) :

هّبتْ شمالاً فذكرى ما ذكرتكّمُ عند الصفاة التي شرقيّ حورانا

فالضمير المؤنث في ((هبّتْ)) غير مذكور ، ويعني الريح ، لدلالة الشمال عليها (٨) . وجاء الحذف والضمير مقدر منصوب في قول جرير(٩) :

أبحتَ حمى تهامة بعد نجدٍ وما شيءٌ حميتَ بمستباحِ

وتقديره : وما شيء حميته بمستباحِ .

ومن علة الأصل النصب على نزع الخافض وإيصال الفعل إلى اسمه ، لأنه لو كان مما يجوز أن يستعمل بغير حرف جر لكان منصوباً ، وعلل النحاة حذف حرف الجر ونصب الاسم الذي كان مجروراً ، وإيصال الفعل إلى الاسم وإعمالهِ بحسب اقتضائه بالضعف والقلة والشذوذ في قول جرير :(١٠)

تمرّونَ الديارَ ولم تعوجوا   كلامُكم عليَّ إذاً حرامُ

فخرّج قوله : ((تمرون بالديار)) ، وهو مقتصر على السماع عند النحاة، ولا يكون في سعة الكلام. قال ابن يعيش : ((ضعف هذه الأفعال في العرف والاستعمال عن إفضائها إلى هذه الأسماء ، علي أن ابن الإعرابي قد حكى عنهم : مررت زيداً ، كأنه أعمله بحسب اقتضائه ولم ينظر إلى الضعف وهو قليل شاذ وانشدوا : ((بيت جرير)) .. ، فلما ضعفت هذه الأفعال عن الوصول إلى الأسماء، رفدت بحروف الإضافة فجعلت موصولة لها إليها))(١١).

ومن نقض الأصل الذي وضعت الحروف لأجله ورد في شعر جرير قوله:(١٢) .

إنّ الخليفة إن الله سربله   سِربالَ مُلْكٍ به تُرجى الخواتيمُ

فقد كرر حرف التوكيد ((إنّ)) بلا سبب ، وإنما لكي يسير الكلام ، وهو غير مستساغ في العربية لأن الحروف إنما وضعت للإيجاز والاختصار ، فإذا كررت انتقض الأصل الذي وضعت لأجلهِ .

المبحث الثاني :- المراعاة والمناسبة :

وقف النحاة على علة المراعاة والمناسبة والاعتبار في المنادى المكرر المضاف في قول جرير :(١٣)

يا تيمُ تيمَ عديّ لا أبا لكم   لا يُلْقِينّكم في سوأة عُمَرُ

فحكموا على ((تيم)) الثاني النصب ، وعلى الأول الضمّ على اعتباره مفرداً علماً ، والنصب بتقدير إضافته . وبرزت في قوله علتان ؛ علة مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى ، وعلة الوجاهة والكثرة في الكلام من جهة أخرى . فذكر النحاة أن ((تيم)) الثاني منصوب بتقدير فعل، أو بتقدير حرف نداء أو أنه تابع للأول مراعاة لمحله إذا كان مضموماً ، ومراعاة للفظه إذا كان منصوباً . قال السيوطي: ((فلك أن تضم الأول على أنه منادي مفرد ، وتنصب الثاني على أنه منادى مضاف مستأنف، أو منصوب بإضمار أعني أو على أنه عطف بيان أو بدل ، ولك في الأول أيضاً النصب ، لكن الضمّ أوجه وأكثر في كلامهم))(١٤) .

وبين جماعة من النحاة ومنهم الرضي أنَّ ((تيم)) الثاني مقحم بين المضاف والمضاف إليه ، وهو تأكيد ((تيم)) الأول ، وأجازوا الفصل به بينهما في السعة مع أنه لا يجوز الفصل عندهم إلا في الضرورة وذلك بالظرف خاصة (١٥) .

وذكر عبد القاهر الجرجاني أن المنادى المفرد إذا وصف حُمِلَ صفتُه على الموضع مرّة وعلى اللفظ أخرى فقد نصب جرير ((الجوادا)) مراعاة لمحل المنادى المبني واقتران تابع المنادى بالالف واللام ، ومراعاة قوافي القصيدة في قوله :(١٦)

فمـا كعـبُ بـن مامـةً وابـن سُـعدى بـأجودَ منـك يـا عُمَـرُ الجـوادا

فكانت المراعاة لمحل المنادى وموضعه . قال الجرجاني : ((فالمنادى إذا كان موضعه نصباً لكونه مفعولاً نحو ما تقدم من أن التقدير أدعو أو أنادي ، لم تكن شبهة في نصب صفته نحو قولك : يا زيدُ الظريفَ ، على ذا قوله : بيت جرير ...))(١٧)

ومن نصب الراء في ((يا عُمَرَ الجوادا)) فالعلة فيه ((بأن الاسم ونعته كالشيء الواحد ، فلما طال النعت بالمنعوت حركوه بالفتح))(١٨) .

وجاءت الرواية في شعره بالرفع ((فلا حسبٌ ... ولا جدٌّ)) وبالنصب ((فلا حسباً ... ولا جداً)) على مراعاة الابتداء في حالة الرفع ، والخبر محذوف ، وإضمار فعل مناسب مع المنصوب في قول جرير(١٩) :

فـلا حسـبٌ فخـرت بـه كـريم ولا جـدٌّ إذا ازدحـم الجـدودُ

والرواية في ديوانه بالرفع في الموضوعين(٢٠) قال ابن يعيش: ((فنصبه بإضمار فعل تقديره : فلا ذكرت حسباً فخرت به ، وأجاز يونس أن تكون الفتحة في قوله (فلا حسباً) فتحة بناء بمنزلة لا رجلَ في الدار ، ونوّنه للضرورة))(٢١) .

ومن المراعاة والمناسبة رفع جرير ((ولا صدرُ)) في قوله:(٢٢)

بـأي بـلاء يـا نُميـر بـن عـامرٍ وأنـتم ذنـابَى لا يَـدْين ولا صـدر

فقد جاء ((ولا صدر)) مرفوعاً على واحد من ثلاثة أوجه، أما على أن يكون معطوفاً على محل ((لا)) مع اسمها ، أو على أن ((لا)) الثانية عاملة عمل ((ليس)) فالاسم المرفوع بعدها هو اسمها ، وخبرها محذوف ، وأما على أنّ ((لا)) الثانية ليست عاملة أصلاً ، بل هي زائدة ، ويكون ((صدرُ)) مبتدأ ، خبره محذوف (٢٣) . وأرجّحُ أن قوله ((لا يدين)) بالنصب من صنع الرواة .

ومن علة المراعاة صرف جرير الاسم العلم المؤنث الثلاثي الساكن وسطه مراعاة وقياساً ، بالعلم الثلاثي المذكر الساكن الأوسط في نوح ولوط طلباً للخفة ، ولا يُعدّ ذلك عند النحاة من الضرورة . قال جرير(٢٤) :

لـم تَتلفّـع بفضـل مِئزرهـا دَعْـدٌ، ولـم تُغْـذَ دَعْـدُ بالعلـبِ

فصرف ((دَعْد)) في أول عجز البيت ، ثم منع صرفه بعد ذلك . قال الزجاج : ((إنّ الاختيار ترك الصرف ، وعليهم أن يبينوا من أين يجوز الصرف، وأن يبينوا وجب ألاّ يكون ترك الصرف))(٢٥) .

والوجه عند النحاة منع الصرف لاجتماع السببين ، والعلتين التعريف والتأنيث ، وصرف في المعرفة لخفته ، بسكون وسطه ، فكأن الخفّةَ قاومت أحد السببين ، فبقي سببٌ واحد فانصرف . وقد أجازت العرب جمعها بين قوي الكلام وضعيفه في عقد واحد، وأن لذلك وجهاً من النظر صحيحاً ، فصرف ولم يصرف قال ابن جني : ((الرواية بصرف ((دَعْد)) الأولى ، ولو لم يصرفها لما كسر وزناً، وأمن الضرورة ، أو ضعف إحدى اللغتين))(٢٦) .

المبحث الثالث :– المنع والتوجيه الإعرابي

منع جمهور النحاة – ومنهم سيبويه – الجمع في كلام واحد بين فاعل نعم وبئس الظاهر والتمييز في قول جرير :(٢٧)

تزود مثل زَادِ أبيك فينا فنعم الزادُ زادُ أبيك زادا

فجمع في الكلام بين الفاعل الظاهر ((الزادُ)) والتمييز ((زاداً)) وهو ممنوع غير جائز عندهم ، فاعربوا ((زاداً)) مفعولاً لقوله ((تزوّد)) وقوله ((مثلَ)) حال من المفعول ((زاداً)) ، وأصله نعت له ، فلما تقدم عليه صار حالاً . وتقديره : تزود زاداً مثل زاد أبيك فينا ، فنعم الزاد زاد أبيك . وخرج ((زاداً)) أيضاً على الحال أو التمييز أو أنه مصدر مؤكد محذوف الزوائد والمراد تزود تزوداً(٢٨). والمنع عندهم أن الإبهام قد ارتفع بظهور الفاعل فلا يحتاج إلى التمييز ، وأنه من ضرورة الشعر ولا يقاس عليه .

وأجاز المبرد وأبو علي وابن جني وابن مالك ذلك لأن التمييز كما يجيئ لرفع الإبهام ، وقد يجيئ للتأكيد كقوله تعالى: **[إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْراً]** (التوبة: ٣٦) ، قال ابن جني بعد ذكر بيت جرير : ((فزاد الزاد في آخر البيت توكيداً لا غير))(٢٩) . فإن التمييز بعد الفاعل الظاهر جيء به للتأكيد. قال الجرجاني : ((وتقول : نعم الرجلُ رجلاً زيدُ ، فأن لم تذكر رجلاً جاز ، وأن ذكرته فتأكيد ، قال جرير : البيت ... والتقدير : فنعم الزادُ زاداً زاد أبيك . فالزاد الأول الذي فيه الالف واللام فاعل نعم ، والنكرة المنصوبة هي التي تجيء للتفسير في قولك : نعم زاداً ، ونعم رجلاً ، وزادُ أبيك هو المخصوص بالمدح))(٣٠) .

وعرض ابن يعيش للعلة والتوجيه في البيت ، وبين أن حجة المبرد في الجواز الغلو في البيان والتأكيد (٣١) ونقل السيوطي عن ابن عصفور الاجازة إذا أفاد التمييز ما لم يفده الفاعل نحو : نعم الرجلُ رجلاً فارساً (٣٢) .

ومثل ذلك قول جرير أيضاً (٣٣) :

والتغلبيون بئس الفحل فحلهم فحلاً ، وأمهُّم زلّاء مِنطيقُ

فجمع في كلام واحد بين فاعل بئس الظاهر وهو قوله ((الفحل)) والتمييز، وهو قوله ((فحلاً)) ، وأجاز النحاة وقوع التمييز بعد فاعل ((بئس)) إذا أضمر الفاعل كقوله تعالى: **[بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلاً]** (الكهف:٥٠) ، وخرج قول جرير ((فحلاً)) على أنه حال مؤكدة لا تمييز .

ومما نصب على اضمار فعل يدل عليه قول جرير(٣٤) :

جئني بمثل بني بدر لقومهم أو مثل أسرة منظور بن سيارِ

فحمل معنى ((جئني)) على معنى ((هات)) ونصب ((مثل)) فهو مثل قولك: مررت بزيد وخالداً . والمجرور في موضع المفعول فحمل الاسم إذا كان العامل الأول فعلاً ، وكان المجرور في موضع المنصوب على فعل لا ينقض معناه ، فمعنى جئني بمثل بني بدر هاتني مثلهم ، فكأنه قال : هات مثل بني بدر أو مثل أسرة منظور ، وهو يخاطب الفرزدق ، فلم يحتج إلى تقدير محذوف لأن في اللفظ ما ينصبه ، ومن تقدير فعل محذوف يدل عليه سياق الكلام ونصب ((الكمي)) قوله (٣٥) :

تعدّون عَقْرَ النيب أفضل مجدكم بني ضوطري لولا الكميَّ المقنّعا

فقوله : لولا الكمي فقد ولي أداة التحضيض اسم منصوب ، فجعل منصوباً بفعل محذوف ، لأن أدوات التحضيض مما لا يجوز دخولها إلا على الأفعال ، والتقدير : هلا تعدون قتل الكمي المقنع أفضل مجدكم . والكميَّ مفعول أول لفعل محذوف يدل عليه ما قبله على تقدير مضاف ، أي : لولا تعدون قتل الكميّ ، والمقنع صفة للكمي ، والمفعول الثاني محذوف يدل عليه الكلام .

ونصب جرير ((ثعلبة)) بفعل مضمر دل عليه ما بعده في قوله (٣٦) :

أثعلبةَ الفوارسَ أو رياحا عَدلْتَ بهم طُهيّةَ والخشابا

ومن تقدير فعل ناصب عمل في ((عياً)) النصب على ما يقتضيه المعنى قول جرير (٣٧)

ألم تعلمْ مسرَّحي القوافيْ فلا عيّاً بهنّ ولا اجتلابا

وأول جرير الفعل ((علم)) بمعنى الفعل ((ظنّ)) فجعل ((أنْ)) الناصبة للمضارع عاملة في الفعل ((يدانينا)) في قوله :(٣٨)

فرض عن الله أن الناس قد علموا أن لا يدانينا من خلقه أحدُ

ومذهب جمهور النحاة في عمل ((أنْ)) الناصبة للمضارع أنها لا تعمل النصب بعد أفعال اليقين ، وأنما تعمل بعد افعال الظنّ .

وقد نصب الفعل ((يدانينا)) بـ ((أنْ)) وهي لا تعمل النصب بعد أفعال اليقين ، وقد أول الفعل ((علموا)) بمعنى ((ظنوا)) ، وأن وقعت بعد أفعال اليقين فهي المخففة من الثقيلة (٣٩) .

وعطف جرير ((عبد المسيح)) على الضمير المنصوب ((إياك)) في قوله(٤٠):

إياك أنتَ وعَبْدَ المسيح أن تقربا قبلة المسجد

وقد أجاز النحاة العطف على الضمير المنصوب ((إياك)) ولا يعطف على المرفوع المضمر إلا في الشعر ، وأجاز بعضهم – ومنهم المبرد – رفع ((عبد المسيح)) عطفاً على الضمير ((أنت)) .

وفصل جرير بالقسم ((وأبيك)) بين الموصول وصلته في قوله (٤١) :

ذاك الذي . وأبيك . يعرف مالكاً والحق يدمغ نزهات الباطل

وقد منع بعض النحاة هذا الفصل لأن الصلة وموصولها كالشيء الواحد ، وأجاز ذلك بعضهم بجملة الاعتراض لأنها قد تفيد تقوية الجملة بمعان جديدة مع التسديد والتحسين . قال ابن جني : ((إعلم أنّ هذا القبيل من هذا العلم كثير ، قد جاء في القرآن ، وفصيح الشعر ومنثور الكلام وهو جار عند العرب مجرى التأكيد ، فلذلك لا يشنع عليهم ولا يستنكر عندهم))(٤٢) .

المبحث الرابع :- أمن اللبس والاستعمال

استعمل جرير حرف النداء ((يا)) في المندوب وذلك لاشتراكهما في معنى الخصوص ، ولم يستعمل ((وا)) المختص بالندبة ، والحرف (يا) مشترك بين الندبة والنداء من قصيدة يرثي بها عمر بن عبد العزيز (٤٣) :

حُمِّلْتَ أمراً عظيماً فاصطبرت له وقمت فيه بأمر الله يا عمرا

فقوله ((يا عُمَرا)) يدل على أن المندوب متفجع عليه وهو نوع من المنادى، فاستعمل ((الياء)) التي تكون مشتركة بين النداء والندبة لأنه أمن الالتباس بالمنادى المحض ، فالندبة في مقام الرثاء فأمن اللبس لمقام الرثاء . قال السيوطي في حديثه عن المندوب : ((ويختص من حروف النداء بحرفين ((وا)) وهي الأصل و ((يا)) ولا تستعمل إلا عند أمن اللبس بالمنادى غير المندوب))(٤٤) .

واستعمل جرير حرف العطف ((أو)) بمعنى ((الواو)) وذلك عند أمن اللبس وارتكازه على فهم المعنى وعدم وقوع السامع في إشكال في قوله (٤٥) :

نال الخلافة أو كانت له قدراً   كما أتى ربَّه موسى على قدرِ

والمعنى : وكانت له قدراً ، كما قدّم جرير المفعول به ((ربَّه)) على الفاعل ((موسى)) عندما أمن اللبس ووجود ضمير الفاعل مع المفعول المتقدم (٤٦).

واستعمل ((أو)) للإضراب بمعنى ((بل)) في قوله (٤٧) :

ماذا ترى في عيال قد برِمْتُ بهم   لم أحص عِدّتهم إلا بعدادِ
كانوا ثمانين أو زادوا ثمانيةً   لولا رجاؤك قد قتّلت أولادي

وقد استعمل جرير اسم الفعل ((هيهات)) بمعنى الفعل الماضي (بَعُدَ) ، ويقع الاسم بعدها مرفوعاً بها ارتفاع الفاعل بفعله لأنها جارية مجرى الفعل ، فاقتضت فاعلاً كاقتضائه الفعل في قوله (٤٨) :

فهيهات هيهاتَ العقيقُ ومنَ به   وهيهات خلٌّ بالعقيق نُواصله

فالعقيق في البيت مرفوع بهيهات الثاني ، والأول قد أضمر له على شريطة التفسير ، وكأنه قال : فهيهات العقيق هيهات العقيقُ . وهذا رأي أبي عليّ وعبد القاهر الجرجاني ، وعند غيرهما أن العقيق معمول لهيهات الأول وأتى بهيهات الثاني لمجرد التنويه والتوكيد لهيهات الأول فلا فاعل له أصلاً(٤٩).

ووردت في شعره ((كأين)) بمعنى ((كم)) المراد بها التكثير ، وهي ظرف، كأنك قلت : كم مرّة ، وكم يوماً ، قال جرير(٥٠) :

وكأيّن بالاباطحِ من صديقٍ   يراني لو أصبتُ هو المصابا

وجاء أستعمالها في القرآن الكريم في قوله تعالى: **[فَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ]** (الحج: ٤٥) قال الجرجاني : ((بمنزلة كم في الدلالة على العدد الكثير ، والأصل كأين ، وهو الأكثر في الاستعمال))(٥١) ورواية النحاة لها ((وكائنْ)) بالمدّ بوزن اسم الفاعل من ((كان)) ساكنة النون . وقد فصل الشاعر بين ((كأينّ)) ومميزها المجرور بحرف الجر ((من)) بشبه الجملة ((بالأباطح)) وهو جائز عند النحاة(٥٢).

وذكر جرير اسم الفاعل ((نائم)) وأراد به اسم المفعول في قوله (٥٣) :

لقد لمتنا يا أم غيلان في السرى   ونمتِ وما ليل المطيّ بنائمِ

فجعل الليل بعض الاسم ، فاراد : وما ليل المطيّ بمنوم فيه ، فالليل لا ينام، ولكنه ظرف يقع فيه النوم (٥٤) .

وجاء فعل المقاربة ((أوشك)) بصيغة الماضي في شعره ، قال جرير (٥٥) :

إذا جهلَ الشقيّ ولم يقُدّر لبعض الأمر أوشكَ أن يُصابا

وهذا الاستعمال ردّ على بعض النحاة ومنهم ابو علي الذي أنكر استعمال ((أوشك)) وزعم أنه لم يستعمل من هذه المادة ألا ((يوشك)) بصيغة المضارع .

المبحث الخامس :- الكثرة والقلة :

ورد اسم الإشارة ((أولئك)) لغير العاقل إذ أشار جرير به إلى غير العقلاء، وهي ((الأيام)) في قوله (٥٦) :

ذمُّ المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد أولئك الأيامِ

فأشار بـ ((أولاء)) إلى الجمع ((الأيام)) من غير العقلاء ، ويكون اسم الإشارة هذا مع العاقل في الكثير الغالب ، ومثل قول جرير في ذلك جاء الاستعمال القرآني: [**إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولاً**] (الإسراء: ٣٦) وذكر ابن هشام أن الرواية الصحيحة ((والعيش بعد أولئك الأقوام))(٥٧)، فيكون استعمال اسم الإشارة مع الكثرة للعاقل لأن الأقوام من العقلاء.

ومن القلة والكثرة استعمل جرير الفعل ولم يصله بتاء التأنيث مع أنّ فاعله مؤنث حقيقي، وذلك لفصله عن فاعله بالمفعول فقال ((ولد)) ولم يقل ((ولدت)) في قوله (٥٨) :

لقد ولد الأخيطلَ أمُّ سوء على باب استها صلبٌ وشامُ

فذكّر فعل المؤنث وهو باب واسع لأنه رد فرع على أصل ، وحذف علامة التأنيث مع الفصل . قال ابن جني : ((لمّا فصل بين الفعل وفاعله حذف علامة التأنيث ، وأن كان تأنيثه حقيقياً))(٥٩) .

وأدخل جرير حرف النداء على فعل المدح ((حبذا)) والنداء من خواص الاسماء ، فاستدل بعض النحاة . ومنهم ابن عصفور على اسميه ((حبَّ)) في قول جرير (٦٠) :

يا حبذا جبلُ الريان من جبل وحبذا ساكنُ الريان مَنْ كانا

فهي عنده اسم ، وقال : ((وكثر ادخالهم حرف النداء على حبذا نحو قول جرير : البيت))(٦١) . وذهب بعضهم إلى حذف المنادى ، والتقدير : يا قوم حبذا ، أو تكون ((يا)) تنبيها

لا حرف نداء . ومنهم من غلّب جانب الفعل وجعل الاسم كالملغي ويرفع الاسم بعده رفع الفاعل ، وأنما غلبوا جانب الفعل في ((حبذا زيدٌ)) لأنه أسبق لفظاً (٦٢) .

ومن القلة والكثرة عند النحاة جاء في شعر جرير عطف الاسم الصريح الظاهر على الضمير المرفوع المستتر بلا فصل قال جرير (٦٣) :

ورجا الأخيطلُ من سفاهة رأيه   ما لم يكنْ وأبٌ له لينالاَ

فعطف ((أبٌ)) على الضمير المرفوع المستكن في ((يكنْ)) ، فمذهب جمهور النحاة أنه لا يعطف على ضمير رفع متصل اختياراً إلا بعد الفصل ، ومنع بعض النحاة العطف ورموه بالشذوذ والقلّة والضعف والضرورة ، مع كثرة وروده في الشعر خاصة (٦٤). فهذا السيوطي نراه قد تردّد في الحكم عليه فهو –عنده – قد يعطف على الضمير المتصل بلا فصل ((ومع ذلك فهو قليل في الكلام ضعيف في القياس ، وإن كان الضمير المتصل منصوباً حسن العطف عليه ، وإن لم ينفصل لأنه لا يستتر ولا ينزل من الفعل منزلة الجزء ، كما في الرفع))(٦٥) .

وأخرج جرير كلامه على وجه الإقرار باستعماله الهمزة الموضوعة للاستفهام مع النفي، وأخرج بيته مخرج المدح فلو كان على الاستفهام الحقيقي لم يكن مدحاً ، وهو كثير في كلام العرب واسلوبهم ، إذ أن النفي إذا دخل عليه الاستفهام رد إلى التقرير والتحقيق وصار ايجاباً وتوكيداً . قال جرير (٦٦) :

ألستم خير من ركب المطايا   وأندى العالمين بطون راحِ

وأكد النحاة ذلك التقرير، فقد جاء على وجه الإقرار ، أي : أنتم كذلك . فإن لفظ الواجب إذا لحقته همزة التقرير عاد نفيا: وإذا لحقت لفظ النفي عاد ايجاباً. قال ابن جنّي : ((وإنما كان الإنكار كذلك لأن منكر الشيء إنما غرضه أن يحيله على عكسه وضده ، فلذلك استحال به الإيجاب نفياً ، والنفي إيجاباً))(٦٧) . فأصل الهمزة للاستفهام ((ثم غلب عليها التقرير الذي هو نقيض الشك ، كما أن أصل رُبّ للتقليل ، ثم غلب عليها التكثير فأعرفه ، فأنه موضع قلّما يتكلم عليه))(٦٨) .

ومن حذف الفعل لدلالة المعنى عليه ، وهو كثير في كلام العرب قول جرير(٦٩):

أعبداً حلَّ في شعبي غريباً   ألؤماً لا أبا لك واغتراباً

والمعنى : أتلوم لؤما وتغترب اغتراباً ، وحذف الفعلين في هذا الباب لأنهم جعلوه بدلاً من اللفظ بالفعل ، وهو كثير في كلام العرب(٧٠).

المبحث السادس :- الضرورة والشذوذ :

أجري جرير الاسم المنقوص و"ماضي" مجرى الصحيح فحرّكه بالكسرة بدل تقدير الحركة في قوله(٧١):

فيوما يُوافين الهوى غير ماضيٍ ويما ترى منهنَّ غولا تَغَوّلُ

فهو ضرورة عند النحاة ولا تجوز في حال السعة ولا يقاس عليها ، قال سيبويه : ((ألا تراهم كيف جرّوا حين اضطروا))(٧٢) فالاسم الصحيح أصل المعتل، وقد عامل جرير المنقوص في حالة الجر كما في حالة النصب ، فأظهر الكسرة على الياء ، كما تظهر الفتحة عليها . ومن ذلك قوله أيضاً (٧٣) :

وعِرْقُ الفرزدق شرُّ العُروقِ خبيث الثرى كأبي الازندِ

فأظهر الضمة على ((كُابيُ)) فحرّك حرف العلة والقياس تقدير الحركة .

ومن الضرورة الشعرية سكن جرير ((مَعَ) في قوله (٧٤) :

فريشي منكم وهواي معْكُم وإن كانت زياراتكم لمِاما

وقد ذكر أنّ ساكنة العين هي لغة قيس وربيعة . فمن لغتهم تسكينها ، وعليه يجوز تسكينها في سعة الكلام ، قال ابن يعيش : ((وربما ذهب بها مذهب الحرف فسكن آخرها ، قال الشاعر : البيت ... ، لما اعتقد فيها الحرفية سكنها ، والقياس فيها أن تكون مبنية لفرط إبهامها كلدنْ وحيثُ ، وإنما أعربت ونصبت على الظرفية لأنهم تصرفوا فيها على حد تصرفهم في عند))(٧٥).

ومن ظاهرة التسكين في حركة الاعراب قول جرير (٧٦) :

سيروا بني العمّ فالاهواز منزلكُم ونهر تيرى ولا تعرفْكم العربُ

فقوله ((تعرفْكم)) سكنت الفاء لضرورة الشعر ، وأجاز ذلك سيبويه فقال : ((وقد يجوز أن يسكّنوا الحرف المرفوع والمجرور في الشعر))(٧٧) . وذهب ابن جني أن حذف الحركة – هنا – للتخفيف – أي ((ولا تعرفُكم)) فاسكن مضطراً . وقال : ((فمسكن كلّه ، والوزن شاهده ومصدقه)) وقال أيضاً : ((وأنشدنا ابو علي رحمه الله لجرير : البيت .. بسكون فاء تعرفْكم ، أنشدنا هذا بالموصل سنة إحدى وأربعين ، أي : بعد الثلاثمائة))(٧٨) .

وفصل السيوطي هذه العلة . فالجواز في الشعر والمنع في الاختيار ، وعليه الجمهور . والمنع مطلقاً في الشعر وغيره وعليه المبرد . والجواز مطلقاً وعليه ابن مالك(٧٩) .

وكسر جرير حركة نون الجمع ، وكان حقها الفتح في قوله(٨٠):

عرفنا جعفرا وبني أبيه وأنكرنا زعانف آخرينِ

فقال ((آخرينِ)) وهي لغة بعد الياء عند بعض النحاة – منهم ابن هشام – وفتحت النون في الجمع طلباً للتخفيف ، ولو كسرت ثقل اللفظ ، وذهب جماعة إلى أنّ كسرها لضرورة القافية، لأن الشاعر يلتزم حركة واحدة في القافية . قال ابن هشام : ((ونون الجمع مفتوحة ، وكسرها جائز في الشعر بعد الياء))(٨١) .

وسكن جرير الياء في ((القوافيْ)) لضرورة الشعر وحقها النصب بالمصدر الميمي ((مُسرّحي)) في قوله (٨٢) :

ألم تعلمْ مُسرّحي القوافيْ فلا عيّاً بهنّ ولا اجتلابا

فاجرى المسرح موضع التسريح ، قال سيبويه : ((فالمسرّح والتسريح بمنزلة الضرب والمضروب))(٨٣) وذكر ابن جني بيت جرير وقال : ((أي تسريحي، جعله مصدراً))(٨٤) .

ونوّن جرير ((عبداً)) وهو منادى نكرة مقصودة لأنه يريد واحداً بعينه ، وهو الشخص المهجوّ في قوله : (٨٥)

أعبداً حلَّ في شعبي غريبا ألؤماً لا أبا لكَ واغترابا

نوّن ((عبداً)) لضرورة الشعر ، لأن ((النكرة المقصودة إذا نوديت بُنيت على الضم ، ولكنه لما اضطر إلى تنوينه عدل عن ضمّه المستحق له إلى نصبه، تشبيهاً له بالنكرة غير المقصودة))(٨٦) .

ورخّم جرير الاسم في النداء لضرورة الشعر فقال في ((أُمامة)) على الترخيم ، ((أُمام)) في قوله (٨٧) :

أصبحَ حَبْلُ وصلكم رِماما وأضحتْ منك شاسعةً أُماما

وكان المبرّد يرّد هذه الرواية وينشده : ((وما عهدي كعهدك يا أُماما)) ، والترخيم في غير النداء لضرورة الشعر جائز مقبول في اللغة . قال الرضي : ((ويجوز ترخيم غير المنادى للضرورة وإن خلا من تأنيث وعلمية على تقدير الاستقلال كان أو علانية المحذوف عند سيبويه، والمبرد يوجب تقدير الاستقلال ، واستدل سيبويه بقوله : ألا أضحت حبالكم رِماما .... البيت))(٨٨) .

ومن علّة الشذوذ قدّم جرير الجار والمجرور ، وهو قوله ((من تلك)) على أفعل التفضيل وهو قوله ((أملح)) في غير الاستفهام شذوذاً في قوله :(٨٩)

إذا سايرتْ أسماءُ يوما ظعينةً فأسماء من تلك الضعينة أملحُ

والتقدير : فأسماءُ أملحُ من تلك الضعينة .

وأقام جرير الجار والمجرور مقام الفاعل مع وجود المفعول به الصحيح ، وهو من أقبح الضرورات عند النحاة في قوله(٩٠) :

ولو ولَدتْ قُفيرة جرو كلب لسُبّ بذلك الجرو الكلابا

فهو محمول على الضرورة عند جمهور النحاة ، فهو ((من أقبح الضرورة، ومثله لا يعتد أصلاً ، بل لا يثبت ألا محتقراً شاذاً))(٩١). كما نصب جريرٌ ((الكلاب)) بغير ناصب ، وقد تحّيل له بعض النحاة بكلام كالضريع لا يسمن ولا يغنى من جوع ، فهو خطأ في اللغة وخروج عن النظام المألوف .

الخاتمة

حين تزل قدم الشاعر في العربية فإنَّ النحاة يلتمسون له الحيل النحوية ، ويعللون بالعلل المعروفة ، ويحتجون له مما أمكن عندهم ، وهو جنس من التكلف وضرب من الرأي .

وقد تكلف النحاة لجرير من الاحتجاج بالعلة ما أمكن لهم ، فتارة بطلب التخفيف ، ومرة بتغيير الرواية إذا ضاقت الحجة ، وأخرى بالإجازة والاختيار والقبول والضرورة فتصرفوا بطائفة من التأويلات والخصوصيات التي أجازت للشاعر القول فيها ، فكأنّ المحرّك والباعث على ذلك شدّة إعظام الشاعر بتقدمه ، والكلف بنصرة ما سبق إليه الاعتقاد ، وألفته النفس .

وبنوا عللهم وحملوها على المعنى ، فقالوا إذا كان في اللفظ ما ينصبه لم يحتج إلى تقدير محذوف ، كما نصبوا بفعل مضمر دلّ عليه ما قبله أو بعده بحسب ما يقتضيه المعنى . وسهل الحذف عند النحاة لأنه مفهوم من الكلام ودل عليه المعنى ، فكانت المراعاة المعنوية إذا أمن اللبس ارتكازاً على الإفادة ، فأولوا فعلاً بمعنى فعل آخر ، وراعوا المناسبة ، فحملوا باباً على باب آخر ، لاشتراكهما في أمر عام .

وسمعنا عللا مبنّية على ما يقولون ، فكانت علّة الوجاهة وعلّة التشبيه ، وعلّة الخفة ، والقلّة والكثرة في كلام العرب ، فعرفنا قول النحاة أن الكثرة تجوّز الاحتجاج وأن الاستعمال وكثرته يفضي إلى القياس وصحة العربية ، وأن القلة في الكلام تفضي إلى الضعف في القياس والمنع في السعة .

وأرجع النحاة بعض ما يقولون إلى علّة الأصل والفرع ، فقالوا أن الصحيح أصل المعتل، وإن المصروف أصل الممنوع ، والهمزة أصلها للاستفهام ثم غلب عليها التقرير كما أن أصل رُبّ التقليل ثم غلب عليها التكثير ، وتذكير المؤنث باب واسع في العربية وهو ردّ فرع إلى أصل .

واستعان النحاة بلغات العرب ، فقالوا هو جائز مقبول في اللغة ، جائز في الاختيار مع ضعفه كما قالوا بإجازة العرب جمعها بين قوي الكلام وضعيفهِ في عقد واحد ، فراعوا قوافي

القصيدة مراعاة ضرورة القافية ، وهي ليست ألا أخطاء في اللغة وخروجا على نظام العربية ، ملتمسين للشاعر جرير وغيره هذه الممنوعات ، وهذه الأجازات في السعة والشمول والاختيار.

الهوامش

---

(١) ينظر : الاقتراح ٣٦ .

(٢) ديوان جرير ٢٧٧ .

(٣) شرح المفصل ٤٤/١ ، وينظر : شرح ابن عقيل ٧٨/١ ط٢٠ .

(٤) الديوان ٣١٥ .

(٥) الخصائص ٤١٧/٢ . وينظر : لسان العرب مادة ((صدق)) ، الأشباه والنظائر ٣٠٠/١ .

(٦) البيت منسوب له في كتب النحاة . ينظر : كتاب سيبويه ٣٠/١ ، ٨٧ ، شرح المفصل ٨٩/٦ ، شرح جمل الزجاجي ١٩٤/١ ، شرح التصريح ١١٢/٢ ، المطالع السعيدة ٢١٣/٢ .

(٧) الديوان ٤٩٣ .

(٨) ينظر : كتاب سيبويه ٢٢٢/١ .

(٩) الديوان ٧٧ .

(١٠) زعم المبرد أن الرواية الصحيحة هي : مررتُم بالديار ولم تعوجوا .... ، ورواية البيت في ديوانه طبعة دار صادر ص ٤١٦ هي : أتمضونَ الرسوم ولا تُحّيا ، كلامكم عليّ إذن حرامُ .

(١١) شرح المفصل ٨/٨ . وذهب ابن عصفور إلى أن حذف الجار وإيصال الفعل من الضرائر وسبيله الشعر . ونسب إلى الأخفش الصغير الحذف قياساً إذا تعيّن الجار . ينظر : شرح ابن عقيل ١٥٠/٢ ط٢٠ ، وشرح المفصل ١٠٣/٩ .

(١٢) الديوان ٤٣١ برواية : يكفي الخليفة أن اللهَ سربلهُ .... .

(١٣) الديوان ٢١٩ . وينظر : كتاب سيبويه ٣٤٧/١ ، المقتضب ٣٢٩/٤ ، الخصائص ٣٤٦/١، الامالي الشجرية ٨٣/٢ ، شرح المفصل ١٠/٢ ، ١٠٥ .

(١٤) المطالع السعيدة ٣٧٨/١ .

(١٥) ينظر :شرح الرضي ١٤٦/١ ، شرح ابن عقيل ٢١١/٢ ط١١ ، الفوائد الضيائية ٢١٨/١، همع الهوامع ١٧٧/١ ، الخزانة ٣٥٩/١ .

(١٦) الديوان ١٠٧ .

(١٧) المقتصد ٧٦٩/٢ . وينظر : المقتضب ٢٠٨/٤ ، الامالي الشجرية ٣٠٧/١ ، أوضح المسالك ٢١٠ ، شرح التصريح ١٦٩/٢ .

(١٨) همع الهوامع ١٧٦/١ .

(١٩) الديوان ١٢٩ .

(٢٠) جاءت الرواية في كتاب سيبويه بالنصب في الموضعين ١٤٦/١ .

(٢١) شرح المفصل ٣٦/٢ . وينظر : الخزانة ٤٤٧/١ .

(٢٢) الديوان ٢٠٢ والوراية فيه :

بأيّ قديم يا ربيع بن مالك   وانتم ذُنابَى لا يَدانِ ولا صدرُ

(٢٣) ينظر : شرح ابن عقيل ١٤/٢ ط٢٠ ، أوضح المسالك ٧٠ .

(٢٤) الديوان ٦٧ .

(٢٥) ما ينصرف وما لا ينصرف ٥٠ ، وينظر: كتاب سيبويه ٣٤١/٣ ، والمقتصد ، ٩٩٤/٢ ، شرح المفصل ٧١/١ .

(٢٦) الخصائص ٦٣/٣ . وينظر : شرح ابن عقيل ٢٥٨/٢ ط١١ ، شرح قطر الندى ٢٢٢ ، اللسان مادة ((لفع)).

(٢٧) الديوان ١٠٧ .

(٢٨) ينظر : كتاب سيبويه ١٧٦/٢ ، شرح ابن عقيل الشاهد رقم ٢٧٦ ، مغني اللبيب الشاهد رقم ٧٢١ ، شرح الرضي ٣١٦/٢ ، المطالع السعيدة ١٥٨/٢ .

(٢٩) الخصائص ٨٤/١ . وينظر : المقتضب ١٥٠/٢ ، شواهد التوضيح ١٠٧ ، لسان العرب مادة ((زود)) .

(٣٠) المقتصد ٣٧٢/١ .

(٣١) شرح المفصل ١٣٢/٧ .

(٣٢) المقرب ٦٨/١- ٦٩ ، همع الهوامع ٨٦/٢ .

(٣٣) الديوان ٣١٣ . وينظر : الخصائص ٨٥/١ ، شرح ابن عقيل الشاهد ٢٧٥ ، همع الهوامع ٨٦/٢ .

(٣٤) الديوان ٢٤٢ وفيه (أو مثل) بالجر . وينظر : كتاب سيبويه ٩٤، ٩٤، ١٦٩-١٧٠، المقتضب ١٥٣/٤ ، شرح المفصل ٦٩/٦ .

(٣٥) الديوان ٢٦٥ . وينظر : الخصائص ٤٥/٢ ، المقتصد رقم الشاهد ٣٥ ، شرح المفصل ٣٨/٢ ، شرح ابن عقيل رقم الشاهد ٣٥١ .

(٣٦) الديوان ٥٩ وينظر : كتاب سيبويه ٥٢/١ ، الامالي الشجرية ٣٣١/١ ، ٣١٧/٢ ، شرح الأشموني ١٩٠/١، الخزانة ٢٢٤/٤ .

(٣٧) الديوان ٢٣٣/١ ، وينظر : كتاب سيبويه ٢٣٣/١ .

(٣٨) الديوان ٢٠٠ والرواية فيه :

نرضى عن الله أن الناس قد علموا   أن لن يفاخرنا من خَلْقِه بَشَرُ

(٣٩) همع الهوامع ٣٢٥/١ .

(٤٠) شرح ديوان جرير – ط دار المعارف ١٢٧ . وينظر : كتاب سيبويه ٢٧٨/١ ، المقتضب ٤١٣/٣ ، المقتصد ١٠٤٧/٢ ، شرح المفصل ٢٧/٢ .

(٤١) الديوان ٣٤٥ .

(٤٢) الخصائص ٣٣٦/١ ، وينظر : مغني اللبيب ٣٩١/٢ ، همع الهوامع ٨٧/١ .

(٤٣) الديوان ٢٣٥ .

(٤٤) المطالع السعيدة ٣٨١/١ ، وينظر : أوضح المسالك ٢٠٧ ، شرح الرضي ١٥٦/١ ، همع الهوامع ١٨٠/١.

(٤٥) الديوان ٢١١ ، وفيه إذ بدلا من أو .

(٤٦) ينظر : شرح ابن عقيل الشاهد رقم ٢٩٦ ، شرح قطر الندى ١٨٤ (دار الاعتصام) ، المطالع السعيدة ٢٤١/٢ .

(٤٧) الديوان ١٢٣ ، وينظر :شرح ابن عقيل الشاهد رقم ٢٩٥ ، همع الهوامع ١٣٤/٢ .

(٤٨) الديوان ٣٨٥ .

(٤٩) ينظر : الخصائص ٤٤/٣ المقتصد ٥٧٤/١ ، شرح المفصل ٣٥/٤ ، شرح ابن عقيل ٢٣٦/٢ ط١١ ، لسان العرب مادة ((هيه)) .

(٥٠) الديوان ٢١ ، وفيه : وكائنْ بالمدّ وسكون النون .

(٥١) المقتصد ٧٥٠/٢ .

(٥٢) ينظر : مغني اللبيب رقم الشاهد ٧٥٣ ، شرح المفصل ١١٠/٣ ، ١٣٥/٤ ، همع الهوامع ٧٦/٢ .

(٥٣) الديوان ٤٥٤ .

(٥٤) ينظر : شرح اللمحة البدرية ١٥٠/١ .

(٥٥) الديوان ٥٦ . وينظر : شرح ابن عقيل ٣٣٣/١ ط٢٠ .

(٥٦) الديوان ٤٥٢ ، الرواية فيه ((أولئك الأقوام)) .

(٥٧) اوضح المسالك ، ط٥ ، دار احياء التراث ١٣٦/١ وينظر : شرح ابن عقيل ١٣٣/١ .

(٥٨) ترفع الديوان عن ذكر البي لما فيه من الفحش .

(٥٩) الخصائص ٤١٦/٢ . وينظر : الانصاف الشاهد رقم ١٠٤ .

(٦٠) الديوان ٤٩٣ .

(٦١) المقرب ٧٠/١ .

(٦٢) ينظر : شرح المفصل ١٤٠/٧ ، شرح جمل الزجاجي ٦٠٩/١ ، مغني اللبيب ٥٥٨/٢ ، همع الهوامع ٨٨/٢ .

(٦٣) الديوان ٣٦٢ .

(٦٤) ينظر : كتاب سيبويه ٣٠/٢، الإنصاف رقم الشاهد ٣٠٠ ، شرح جمل الزجاجي ٢٠٠/١، شرح ابن عقيل ١٨٦/٢ ط١١ ، همع الهوامع ١٣٨/٢ .

(٦٥) المطالع السعيدة ٢٤٨/٢ .

(٦٦) الديوان ٧٧ .

(٦٧) الخصائص ٢٧٢/٣ . وينظر : المقتضب ٢٩٢/٣ ، الأمالي الشجرية ٢٦٥/١ ، شرح المفصل ١٢٣/٨ .

(٦٨) ينظر : المقتصد ٨٣٠/٢ .

(٦٩) الديوان ٥٦ .

(٧٠) ينظر : كتاب سيبويه ٣٣١/١ .

(٧١) الديوان ٣٦٦ .

(٧٢) كتاب سيبويه ٣١٤/٣. وينظر : شرح ابن عقيل ٨٢/١ ، شرح الأشموني ٧٨/١ ط٣.

(٧٣) الديوان ١٠٣ .

(٧٤) الديوان ٤١٠ ، وفيه : وهوايَ فيكم .

(٧٥) شرح المفصل ١٢٨/٢ ، وينظر : شرح ابن عقيل ٥٨/٢ ، ط١١ .

(٧٦) الديوان ٤٥ .

(٧٧) كتاب سيبويه ٢٩٧/٢ .

(٧٨) الخصائص ٧٥/١ ، ٣١٩/٢ ، ٣٤٢ .

(٧٩) همع الهوامع ٥٤/١ .

(٨٠) الديوان ٤٧٥ .

(٨١) أوضح المسالك ٦٧ . وينظر : شرح ابن عقيل ٦٧/١ ط٢٠ ، شرح الاشموني ٨٦/١ ، المطالع السعيدة ١٥٢/١- ١٥٣ .

(٨٢) الديوان ٥٧ .

(٨٣) كتاب سيبويه ٢٣٣/١ .

(٨٤) الخصائص ٣٦٨/١ .

(٨٥) الديوان ٥٦ .

(٨٦) كتاب سيبويه ٣٣٩/١ .

(٨٧) الديوان ٤٠٧ وفيه : وما عهدٌ كهدك ، يا أُمَاما .

(٨٨) شرح الرضي ١٤٩/١ . وينظر : كتاب سيبويه ٢٧٠/٢ ، الامالي الشجرية ٨٩/١، الأنصاف الشاهد رقم٢٢٤،أوضح المسالك الشاهد رقم٤٥٧، شرح الأشموني الشاهد٩٢٤.

(٨٩) الديوان ٨٤ .

(٩٠) سقط البيت من ديوانه . وينظر : شرح جمل الزجاجي ٢٨٥/١ ، شرح الوافية ٢٩٠ ، شرح الرضي ٨٥/١ ، مغني اللبيب ٣٢٥/٢ ، المطالع السعيدة ٣٥٣/١ .

(٩١) الخصائص ٣٩٨/١ .

المصادر والمراجع المعتمدة :

القرآن الكريم .

- الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي – مطبعة دائرة المعارف العثمانية حيدر آباد الدكن – ط٢ – ١٣٦٠ هـ .
- الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي – تحقيق احمد سليم الحمصي ومحمد احمد قاسم – ط١ – جروس برس – ١٩٨٨م.
- الأمالي الشجرية لضياء الدين ابي السعادات ابن الشجري – دار المعرفة للطباعة – بيروت – بدون سنة طبع .
- الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الانباري – تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد – مطبعة مصطفى محمد – ط٤ – ١٩٦١م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام – تحقيق محمد محيي الين عبد الحميد – دار العلوم الحديثة – بيروت ١٩٨٢م – ودار أحياء التراث العربي ط٥ – ١٩٦٦م .
- خزانة الأدب لعبد القادر البغدادي ومعه كتاب المقاصد النحوية للعيني – مطبعة الأميرية – بولاق – مصر .
- الخصائص لابن جني – تحقيق محمد علي النجار – دار الشؤون الثقافية – بغداد ط٤ – ١٩٩٠م .
- ديوان جرير – دار صادر – بيروت – ١٩٦٠ م .
- شرح الاشموني على ألفية ابن مالك – تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد – مطبعة مصطفى البابي الحلبي – ط٢ – ١٩٤٦ م .
- شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري مع حاشية يس العليمي – مطبعة عيسى البابي الحلبي – القاهرة – بدون سنة طبع .
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور – تحقيق د . صاحب ابو جناح مطابع مؤسسة دار الكتب – جامعة الموصل – ١٩٨٢ م .
- شرح ديوان جرير برواية محمد بن حبيب – تحقيق د. نعمان محمد أمين – دار المعارف – ط١ – مصر – ١٩٦٩ م .
- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب – دار الكتب العلمية بيروت عن مطبعة الشركة الصحافية العثمانية ١٣١٠ هـ .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك – تحقيق محمد محيي عبد الحميد – مطبعة السعادة – طبعة ١١ وطبعة ٢٠ .

- شرح قطر الندى لابن هشام – تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد – طبعة دار الطلائع – وطبعة دار الاعتصام – بيروت .
- شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية لابن هشام – تحقيق د . هادي نهر – مطبعة الجامعة – بغداد – ١٩٧٧م .
- شرح المفصل لابن يعيش – عالم الكتب بيروت – مكتبة المتنبي – القاهرة – بدون سنة طبع.
- شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب – تحقيق د. موسى بناي العليلي – مطبعة الآداب – النجف الأشرف – ١٩٨٠م .
- شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك – تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي – عالم الكتب – ط٢– بيروت – ١٩٨٣م .
- الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب لنور الدين عبد الرحمن الجامي – تحقيق أسامة الرفاعي – مطبعة الأوقاف – بغداد – ١٩٨٣م .
- كتاب سيبويه – تحقيق محمد عبد السلام هارون – مكتبة الخانجي – القاهرة – ١٩٦٦م .
- لسان العرب – دار لسان العرب – بيروت .
- ما ينصرف وما لا ينصرف، للزجاج – تحقيق هدى محمود قراعة مطبعة الأهرام – القاهرة – ١٩٧١م .
- المطالع السعيدة في شرح الفريدة للسيوطي – تحقيق د. بنهان ياسين – دار الرسالة – بغداد – ١٩٧٧م .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام – تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد – مطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر – بدون سنة طبع .
- المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني – تحقيق د. كاظم بحر المرجان – دار الرشيد للنشر – بغداد – ١٩٨٢م .
- المقتضب للمبرد – تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة– نشر المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – القاهرة ١٣٨٦هـ .
- المقرب لابن عصفور – تحقيق الجواري والجبوري – مطبعة العاني – ط١– بغداد– ١٩٧١م .
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي . عني بتصحيحه محمد بدر الدين النعساني – دار المعرفة– بيروت– بدون سنة طبع .